

Ms ELCIM
Sommaire /Summary

الفهرس

30/03/2006 - 18825 - البيرق -
جمعية الصناعيين طالبت المعنيين بالتعجيل

30/03/2006 - 17082 - الشرق -
جمعية الصناعيين تكرر المطالبة بتنفيذ الاجراءات الوقائية

30/03/2006 - 10357 - السفير -
عبود : الاصلاحات الاقتصادية تقترض مكافحة المخالفين

جمعية الصناعيين طالبت المعنيين بالتعجيل باجراءات حماية الصناعة

الاجمالية من الاحذية المستوردة من تلك البلدان قفرت الى ٤٥٠ في المئة العام الماضي حيث بلغت ٦,٩ مليار جوز حذاء دفع الاتحاد الاوروبي الى تنفيذ الاجراءات الوقائية. واذا كان الاتحاد الاوروبي يحمي صناعته المحلية ويطبق الاجراءات الوقائية على الاحذية بعدما طبقها على الالبسة المستوردة.

وبالطبع الكل يعلم ان الاتحاد الاوروبي ما زال يدعم الانتاج الزراعي. ولا بد من التذكير ايضا من ان الولايات المتحدة الاميركية تطبق ايضا الاجراءات الوقائية عند اللزوم والامثلة كثيرة من الموز الى الفولاذ. تسأل جمعية الصناعيين اللبنانيين، الم يحن وقت تنفيذ الاجراءات الوقائية في لبنان بعدا نطلب ونتمنى من الوزراء المسؤولين التعجيل في التنفيذ قبل فوات الاوان.

سألت جمعية الصناعيين اللبنانيين ألم يحن الوقت بعد لتنفيذ الاجراءات الوقائية للصناعة الوطنية في لبنان؟ وطلبت من الوزراء المعنيين التعجيل في التنفيذ قبل فوات الاوان.

وصدر عن الجمعية اليوم البيان الآتي:

اتخذ الاتحاد الاوروبي قرارا امس الخميس في ٢٣/٣/٢٠٠٦ في بروكسيل يفرض رسما على مستوردات الاحذية من الصين وتايوان الى اوروبا بنسبة ١٩,٤ في المئة على الاحذية الجلدية المستوردة و٨,١٦ في المئة من فينتام كما جاء في الصفحة الاقتصادية لجريدة 'لو فيفارو' الاقتصادية الصادرة في ٢٦/٣/٢٠٠٦.

ان صادرات الصين للاتحاد الاوروبي من الاحذية بلغت سنة ٢٠٠٤، ٧٢٠ مليون دولار اميركي، مما سبب باقفال مئات المصانع في اوروبا وبحسب الاحصاءات الاوروبية فان المبيعات

جمعية الصناعيين تكرر المطالبة بتنفيذ الإجراءات الوقائية

يلتقي رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي عبود الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم الخميس صناعيي منطقة الشويفات في مقر شركة بيبسي كولا في الشويفات.

كما يلتقي صناعيي كسروا وجبيل عند الساعة السادسة من مساء يوم غد الجمعة في ريجنسي اوتيل في أدما.

من جهة أخرى، طالبت جمعية الصناعيين الحكومة بتنفيذ الإجراءات الوقائية على غرار الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة.

وقالت في بيان اصدرته امس: «اتخذ قرار يوم الخميس في ٢٣/٣/٢٠٠٦ في بروكسل من قبل الاتحاد الاوروبي يرضر رسم على مستوردات الاحذية من الصين وتايوان الى اوروبا بنسبة ١٩.٤ في المئة على الاحذية الجلدية المستوردة و١٦.٨ في المئة من هيبيتنام كما جاء في الصفحة الاقتصادية لجريدة لو فيغارو الاقتصادية الصادرة في ٢٦/٣/٢٠٠٦».

واضافت «ان صادرات الصين للاتحاد الاوروبي من الاحذية بلغت سنة ٢٠٠٤، ٧٣٠ مليون دولار اميركي، ما تسبب بإقفال مئات المصانع في اوروبا وحسب الإحصاءات الاوروبية فان المبيعات الإجمالية من الاحذية المستوردة من تلك البلدان قفزت الى ٤٥٠ في المئة العام الماضي حيث بلغت ٦,٩ مليارات جوز حذاء ما دفع الاتحاد الاوروبي الى تنفيذ الإجراءات الوقائية».

وتابعت: «اذا كان الاتحاد الاوروبي يحمي صناعته المحلية ويطبق الإجراءات الوقائية على الاحذية بعدما طبقها على الألبسة المستوردة، وبالطبع الكل يعلم ان الاتحاد الاوروبي ما زال يدعم الانتاج الزراعي ولا بد من التذكير ايضاً ان الولايات المتحدة الاميركية تطبق الإجراءات الوقائية عند اللزوم والأمثلة كثيرة من الموز الى الفولاذ».

وسألت جمعية الصناعيين اللبنانيين: ألم يحن وقت تنفيذ الاجراءات الوقائية في لبنان بعد؟ متمنية على الوزراء المسؤولين الإسراع في التنفيذ قبل فوات الأوان.

لقاء في غرفة زحلة حول مشاكل الصناعة المحلية عُود: الإصلاحات الاقتصادية تفترض مكافحة المخالفين

زحلة - «السفير»



(سامي الحسيني)

عبود وجريصاتي بين صليبا والنخلوي

مطالبة بتنفيذ إجراءات حماية الصناعة اللبنانية

سألت جمعية الصناعيين اللبنانيين في بيان أمس، عما إذا كان «الوقت لم يحن بعد لتنفيذ الإجراءات الوقائية في لبنان لحماية الصناعة اللبنانية»، وأوردت مثالا على ذلك جاء فيه: «اتخذ قرار يوم الخميس في ٢٣/٣/٢٠٠٦ في بروكسيل من قبل الاتحاد الأوروبي يفرض رسماً على مستوردات الأحذية من الصين وتايوان إلى أوروبا بنسبة ١٩.٤ على الأحذية الجلدية المستوردة و١٦.٨ من فينتام كما جاء في الصفحة الاقتصادية لجريدة «لوفيفارو» الاقتصادية الصادرة في ٢٦/٣/٢٠٠٦».

إن صادرات الصين للاتحاد الأوروبي من الأحذية بلغت سنة ٢٠٠٤، ٧٣٠ مليون دولار أميركي، مما تسبب بإقفال مئات المصانع في أوروبا، وحسب الإحصاءات الأوروبية فإن المبيعات الاجمالية من الأحذية المستوردة من تلك البلدان قفزت إلى ٤٥٠٪ العام الماضي حيث بلغت ٦.٩ مليارات زوج حذاء مما دفع الاتحاد الأوروبي الى تنفيذ الإجراءات الوقائية.

إذا كان الاتحاد الأوروبي يحمي صناعته المحلية ويطبق الإجراءات الوقائية على الأحذية بعد أن طبّقها على الالبسة المستوردة، وبالمطابق الكلي يعلم أن الاتحاد الأوروبي ما زال يدعم الإنتاج الزراعي ولا بد من التنكير أيضاً بأن الولايات المتحدة الأميركية تطبق أيضاً الإجراءات الوقائية عند اللزوم والامثلة كثيرة من الموز إلى الشولادة». وطلبت الجمعية من الوزراء المسؤولين الاسراع في تنفيذ الحماية قبل قوات الأوان.

انشاء مؤسسات تغزو اوكر الفساد من اجل اجراء اصلاحات»، رافضا اي زيادة في الضرائب، إن في الـ «TVA» أو في ضريبة الدخل وضريبة الاملاك المبنية، قبل الإصلاحات الجديدة المنتظرة.

وتطرق الى ما يجري في المرفأ، حيث «أن كلفة شحن «الكونتينر» من بيروت الى مصر تبلغ ١٥٠ دولاراً، وكلفة نقله من معمل الميموزا الى بيروت ٦٠٠ دولار، فيما حصة الدولة من ٦٠ الى ٧٠ دولاراً، فتذهب الاموال المتبقية هدرًا»، موجهًا سؤالاً الى وزير المالية بخصوص تشكيله لجنة لمتابعة مشاكل الصناعيين تضم أشخاصاً مشكوكاً بأمرهم.

وشدد عبود في الختام على معاناة الصناعيين من اتفاقية التسبير العربية، بسبب بدء العمل في لبنان من نصفها، «علماً بأنه يحق للبنان اتخاذ إجراءات وقائية على الحدود لحماية منتجاته على غرار ما يجري في الدول الأوروبية».

اعلن رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي عبود ان الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن ان تتحقق من دون معاقبة المخالفين، اكان في مؤسسات الكهرباء والضمان أم بالنسبة لرخص البناء والكسارات، وأنه عند ذلك فقط تتم عملية الإصلاح بكل سهولة.

كلام عبود جاء خلال مشاركته في اللقاء الذي دعت اليه لجنة الصناعة في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع، تحت عنوان: «المشاكل التي تعيق الصناعة اللبنانية»، بحضور رئيس الغرفة ادمون جريصاتي، رئيس تجمع الصناعيين في المقاع محيي الدين النخلوي، بالإضافة الى اعضاء جمعية الصناعيين.

بداية، أشار جريصاتي الى إنجاز الغرفة منذ مدة «قاعدة معلومات اساسها المسح الصناعي الذي قامت به بالتعاون مع بعض الجامعات وبرايمج للتدريب المهني لتطوير الطاقات وتنشيط الاعمال، كما اقامت الندوات والمحاضرات لتسويق الانتاج اللبناني».

وبعد كلمتين لرئيس اللجنة الصناعية في الغرفة انطوان صليبا وللنخلوي عن مشاكل الصناعيين البقاعيين خصوصاً واللبنانيين عموماً، لفت عبود الى «وجود مناخ عدائي ضد المستثمر الصناعي، لأن في لبنان نظرية تشير الى انه بلد غير صالح للصناعة وبالتالي الأفضل ان يكون بلد خدمات «فنادق ومطاعم» لأن للصناعة مشاكل كثيرة، ومنها مع البيئة، ورسوم جمركية».

وأكد أنه «لولا الصناعة اللبنانية التي صدرت ملياراً و٨٠٠ مليون دولار، كان النمو في لبنان سلبياً، لافتاً الى أن موضوع الضمان تحول اليوم «الى عدو اول لسخلق فرص عمل في لبنان، وبالتالي بات على رب العمل توظيف الاجانب ليتدخل من هذا السيف المسلط على رقبتهم».

ورأى ان مشاكل القطاع الصناعي لن تحل من خلال «تبويس اللحى»، وأنه يجب «اتخاذ خطوات تصعيدية او